

المغرب: منظمة العفو الدولية تطلب إيضاحات بشأن اعتقال وطردها مندوبيها

كتبت منظمة العفو الدولية اليوم إلى السلطات المغربية رسالة طلبت فيها إيضاحات حول أسباب القبض على اثنين من مندوبيها واحتجازهما وطردهما من المغرب في 11 يونيو/حزيران 2015، ورفع أي حظر ربما يكون قد فُرض على أحدهما. وبعد مرور قرابة شهر على الحادثة لم تقدم السلطات المغربية إلى المنظمة معلومات بهذا الشأن حتى الآن.

وفي رسالة بعثت بها إلى رئيس الوزراء عبدالإله بنكيران، أعربت المنظمة عن استيائها من القبض على كل من جون دالهيوزن، مدير برنامج أوروبا ووسط آسيا في المنظمة وإرم عارف، الباحثة في شؤون حقوق اللاجئين والمهاجرين، واحتجازهما وطردهما من المغرب في 11 يونيو/حزيران 2015. وكان المندوبان قد وصلا إلى المغرب في 8 يونيو/حزيران للمشاركة في زيارة لتقصي الحقائق بشأن أوضاع المهاجرين واللاجئين على الحدود مع إسبانيا. وبعد ثلاثة أيام تم اعتقالهما في مركزين للشرطة في الرباط ووجدة على التوالي واستجوابهما حول الأشخاص الذين يعتزمان مقابلتهم. وقد طلبت منظمة العفو الدولية من السلطات المغربية توضيح أسباب القبض على مندوبيها واحتجازهما، وشددت على أنه بالرغم من السماح لإرم عارف بإبلاغ المنظمة بمكان وجودها، فإن زميلها جون دالهيوزن احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي لمدة تزيد على أربع ساعات، فإن أفراد الشرطة لم يبلغوا عائلته ورفضوا طلبه بأن يبلغها بنفسه، الأمر الذي يعتبر انتهاكاً للمادة 66 من قانون الإجراءات الجنائية المغربي.

وأبلغت منظمة العفو الدولية السلطات المغربية بأنها فوجئت بمضمون بيان وزارة الداخلية المغربية الصادر في 11 يونيو/حزيران والذي ذكرت فيه أن المندوبين طُردا من البلاد بسبب عدم الحصول على إذن مسبق بالزيارة. وذكرت منظمة العفو الدولية السلطات المغربية بأن المنظمة كان قد سُمح لها بدخول المغرب بحرية منذ عام 1993، وأنها أبلغت السلطات بالزيارة القادمة لمندوبيها في 19 مايو/أيار 2015 كالمعتاد قبل القيام بأية زيارة إلى البلاد. كما لفتت منظمة العفو الدولية الانتباه إلى أنه عقب منع وفد من المنظمة من دخول البلاد في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2014، أرسلت السلطات المغربية في 24 نوفمبر/تشرين الثاني إلى المنظمة تطمينات خطية قالت إنها "لم تفرض أية قيود على زيارات وفود المنظمة، وكررت

ذلك الموقف عدة مرات أثناء الاجتماع الذي عُقد مع المنظمة في الرباط في 18 مايو/أيار 2015.

وشكّكت منظمة العفو الدولية في الأسباب الغامضة التي ساقتها السلطات المغربية في ذلك الوقت لطرد جون دالهيوزن، وطلبت منها إلغاء أي قرار بمنعه من دخول البلاد. وكان دالهيوزن قد تلقى أمراً بطرده من المغرب، وردّ فيه أن سبب طرده رسمياً هو أنه يشكل "تهديداً للنظام العام"، ومنعه من دخول البلاد مرة أخرى.

وقد كررت منظمة العفو الدولية التزامها بالحوار، وذكّرت السلطات المغربية بأنها ما فتئت تحاول عقد اجتماع مع وزير الداخلية منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2014 لمناقشة قضايا تتعلق بدخول المنظمة إلى المغرب لأغراض إجراء بحوث ميدانية، ولكن بلا جدوى. وقالت المنظمة إنها الآن بانتظار أن تقترح السلطات المغربية موعداً لعقد اجتماع رفيع المستوى، بعد اقتراح الفكرة في مايو/أيار 2015.